الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

8 **شوال** 1440 –12 **يونيو** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

"الصحة" تنفي تقرير جمعية حقوق الإنسان بشأن مستشفى شرق جدة

كانت "سبق" نشرته بعد أن رصدَ عضوها في جولته عدة ملاحظات

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 9 شوال 1440هـ - 12 يونيو 2019م
https://sabq.org/D8f4yW

فهد العتيبي -جدة
0
20
8,163
نفت الشؤون الصحية بمحافظة جدة، ممثلةً في "إدارة التواصل والعلاقات العامة والتوعية الصحية" بعض ما تضمنه التقرير الوارد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، والذي رصدت فيه من خلال جولة قامت بها بعض الملاحظات على مُستشفى شرق جدة، إبان زيارة عضو الجمعية الدكتور معتوق الشريف للمستشفى مؤخرًا.
وأكدت الشؤون الصحية بالمحافظة أن التقرير الراصد من الجمعية تضمن عدداً من المعلومات المجانبة للصواب ومخالفة للواقع، وقالوا: نحن نؤمن بالشراكة مع جميع القطاعات الحكومية والخاصة في كل ما من شأنه التقدم في تقديم خدمات صحية مميزة، على الرغم من أنه لم يتم إطلاعنا من قبل الجمعية على هذه الملاحظات، ولا نعلم مدى سلامة الإجراءات المتخذة من قبلهم.
وأوضحوا في ردٍ تنشره "سبق" أنهُ لا صحة لما ذكره تقرير الجمعية حول نقص الكوادر التمريضية بالمستشفى، والصحيح أن المستشفى بالكوادر الموجودة يتناسب مع السعة السريرية الحالية وفق الخطط التشغيلية، وما ذكر بغياب آلية التعامل مع الحالات النفسية التي ترد لمستشفى شرق جدة غير صحيح، مشيرين إلى وجود قسم للصحة النفسية بالمستشفى، بالإضافة إلى وجود آلية مبلغة للعاملين بأقسام الطوارئ للتعامل مع الحالات النفسية.
وحول حالة الهروب للمريض النفسي من قسم الطوارئ أثناء زيارة عضو الجمعية، أوضحوا أن المريض حضر لقسم الطوارئ بالمستشفى وتم استقبال ومناظرة الحالة وعند طلب المريض دخول دورة المياه فاجأ الطاقم الطبي بهروبه إلى خارج المستشفى، وقد تم التعامل مع الحالة حسب الإجراءات المتبعة وبالتنسيق مع الجهات الأمنية في حينة، وحول غياب التواجد الأمني لمباشرة حالات العنف الأسري والجنائية والمرورية، قالوا: نود الإحاطة بوجود تنسيق مسبق مع شرطة محافظة جدة بهذا الخصوص وتم التوجيه من قبلهم لمركز شرطة الجامعة لمباشرة الحالات الواردة للمستشفى، ويقع قسم الشرطة أمام مدخل قسم الطوارئ بالمستشفى.
وعما ورد في رصد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، بوجود أشخاص لهم 3 سنوات في المستشفى، أكدوا أن دور المنشآت الصحية بوزارة الصحة تقديم الرعاية الصحية للمرضى المنومين والرفع للجهات الرسمية ذات العلاقة لاستكمال إجراءاتهم حسب الاختصاص.
وفيما يتعلق بأهمية توفير الخدمات الطبية التي يحتاجها المستشفى من قبل الشئون الصحية في جدة مثل جراحة القلب، مركز غسيل الكلى كما ورد في تقرير الجمعية، أشارت أن تحديد الخدمات الطبية التي يحتاجها المستشفى يتم من قبل

حقوق الإنسان في الصحافة

إدارات ووكالات متخصصة بمقام وزارة الصحة وفق دليل معتمد لتشغيل المستشفيات بناءً على السعة السريرية المعتمدة لها.

وأكدت أنه لا صحة حول عدم وجود اللافتات التي تُعرِف المرضى بحقوقهم. والصحيح بوجود لافتات بجميع أنحاء المستشفى، وهناك مركز متخصص لخدمة المرضى وذويهم، ومركز تجربة المريض يقوم بالتعريف بحقوق المرضى وواجباتهم من خلال اللوحات الإرشادية المنتشرة بالمستشفى، بالإضافة إلى توعية المرضى المنومين بالأقسام والمراجعين بالعيادات الخارجية، وقد تم مؤخرًا تدشين مبادرة)تسرني خدمتك) والتي تقوم على تواجد موظفين بالأقسام الحيوية بالمستشفى لتقديم المساعدة والدعم والتوعية بحقوق وواجبات المرضى.

وحول ما ذكر في تقرير الجمعية، من نقل المرضى النفسيين لمستشفى الملك عبدالعزيز، أكدوا أن الصحيح يتم التحويل إلى مجمع الأمل للصحة النفسية - الخدمات النفسية، وهو أحد أهم المستشفيات التخصصية والهامة بمحافظة جدة، ويقدم خدماته للمرضى النفسيين.

وكانت "سبق" قد نشرت تقريرًا راصدًا لبعض الملاحظات وردها من قِبل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، على مستشفى شرق جدة، بعنوان)مريض نفسي يهرب "عاريًا" من مستشفى شرق جدة أثناء زيارة "حقوق الإنسان.)"

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

القصيم: منع مسيرات الزواجات وتطبيق الأنظمة في حق المخالفين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 شوال 1440هـ - 12 يونيو 2019م
http://www.alhayat.com/article/4632998

ريدة – "الحياة | "منذ **3**ساعات في **12**يونيو 2019 -اخر تحديث في **12**يونيو 2019 / 08:06
وجه أمير منطقة القصيم الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، شرطة المنطقة بمنع مسيرات الزواجات، وتطبيق مقتضى الأنظمة والتعليمات في حق المخالفين بصفة فورية على السائقين والمركبات، وإبلاغ ملاك قصور الأفراح والاستراحات بإخطار المستأجرين خطياً بمقتضى ذلك.
وقال الأمير فيصل بن مشعل: "لوحظ في مناسبات الزواجات القيام بمسيرات لقصور الأفراح، ما كان سبباً للتذمر والتضييق على الكثير من المواطنين من تعطيل مصالحهم بإغلاق الطرقات ومضايقة للمارة والاستهتار في الأرواح وإصدار الأصوات المزعجة من دون مراعاة للآخرين من مواطنين ومقيمين وعدم الاحترام للأنظمة والتعليمات المرعية."
وأكد أمير القصيم، أن تفاقم مثل تلك التصرفات التي أصبحت ظاهرة تأذى منها الجميع، ما أوجب تطبيق العقوبات وفق الأنظمة والتعليمات في حق المخالفين وبصفة فورية، سواءً على المركبات أو على سائقيها، مشددًا سموه باستمرار المتابعة وتكثيف الحملات التوعوية للمواطنين عبر الوسائل الإعلامية المتاحة، وضمن النشرات الأمنية الدورية.

"الأرصاد": إيقاف العمل في حال وصلت درجة الحرارة إلى 50 مئوية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 شوال 1440هـ - 12 يونيو 2019م
http://www.alhayat.com/article/4632930

جدة – "الحياة | "منذ **23**ساعة في **11**يونيو 2019 -اخر تحديث في **11**يونيو 2019 / 09:17
أكد الناطق باسم الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة حسين القحطاني، أن قرار إيقاف العمل في المناطق المفتوحة خلال ساعات الذروة بسبب ارتفاع درجات الحرارة من اختصاص وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ويشترط أن تصل إلى 50 درجة مئوية.
وتشير التوقعات الفصلية لصيف العام الحالي، إلى احتمال ارتفاع معدلات درجات الحرارة السطحية المتوقعة إلى أعلى من المعدل، على جميع أجزاء المملكة.
وأوضح القحطاني، أن الهيئة تعمل بشكل مستمر بالتعاون مع جميع القطاعات المعنية مع الظواهر الجوية وتزودها بالمعلومات الأرصادية المطلوبة على مدار الساعة، وفقاً للآلية المعنية بالظواهر الجوية.

وكانت الهيئة أصدرت أخيراً، تقريرًا عن الحال المناخية السائدة على المملكة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال فصل الصيف الجاري.
وبين التقرير أن فصل الصيف يبدأ، بحسب روزنامة الأرصاد الجوية، في 1 حزيران)يونيو) الجاري، وينتهي في 31 أب (أغسطس) المقبل، أما فلكياً فيبدأ فصل الصيف في 21 يونيو وينتهي في 23 أيلول (سبتمبر) المقبل.
وأشار التقرير إلى احتمال هطول الأمطار حول المعدل على معظم مناطق المملكة، واحتمال هطول الأمطار أقل من المعدل على الجزء الجنوبي الغربي من المملكة.

كتابات العدل تمكن المستفيدين من إصدار وكالاتهم إلكترونياً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 شوال 1440هـ - 12 يونيو 2019م
http://www.alriyadh.com/1760367

شرعت كتابات العدل في أنحاء المملكة كافة منذ ربيع الأول الماضي، في خدمة المستفيدين وفقاً للمرحلة الرقمية، مستغنية عن الورق وممكنةً المستفيدين من إصدار الوكالات منخفضة المخاطر عبر بوابة الوزارة**www.moj.gov.sa** ، دون الحاجة لزيارة كتابات العدل.
ووجه معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، بإطلاق حزمة من الخدمات الرقمية في قطاع التوثيق منها **:**خدمتا الوكالة الإلكترونية، وتوثيق الوكالات إلكترونياً، إذ تغطي الأولى حاجة غالبية المستفيدين من خدمات كتابات العدل، وهي تمكن المستفيدين من إصدار وكالاتهم في بنود محددة دون الحاجة لزيارة كتابات العدل أو الموثقين، حيث ستصل الوكالة الإلكترونية على رقم الجوال الموثق لدى خدمة "أبشر."
وفيما يخص خدمة توثيق الوكالات إلكترونياً فهي تغني عن الحاجة للورق في بنود التوثيق التي تستلزم الحضور إلى كتابات العدل أو الموثقين، بحيث يتم تقديم الخدمة للمستفيدين وتصل الوكالة على رقم الجوال الموثق لدى خدمة "أبشر" دون الحاجة للحصول على نسخة ورقية.
وسيتاح للجهات الحكومية الاطلاع على معلومات الوكالات إلكترونيًا من خلال وسائل التحقق الإلكترونية التي وفرتها الوزارة لجميع الجهات الحكومية من خلال قناة التكامل الحكومية **(GSB)** بعد تفعيل الربط بخدمة التحقق من الوكالات ببرنامج التعاملات الإلكترونية "يسر."
كما يمكن للجهات التحقق من الوكالات وذلك عبر "خدمة التحقق من وكالة "بمدخلين رئيسين هما: (رقم الوكالة، وهوية أحد أطراف الوكالة)، ليتم الرد آلياً من أنظمة الوزارة بصحة المعلومات وحالة الوكالة إذا ما كانت سارية أو غير سارية، مع تفاصيلها كاملة.
وكشف التقرير البياني الشهري لوزارة العدل، أن إجمالي خدمات التوثيق التي قدمتها كتابات العدل للمستفيدين إما بحضورهم أو دون الحاجة لحضورهم خلال شهر بلغت أكثر من 340 ألف خدمة، بزيادة قدرها 31**.%**

حسمُ نظام البيع بالتقسيط ودفع الضرر عن المواطن في نزع ملكية عقاره للمنفعة العامة

الشورى يقر توصية لمعالجة أخطاء فواتير المياه.. الأربعاء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 شوال 1440هـ - 12 يونيو 2019م
http://www.alriyadh.com/1760356

يصوت مجلس الشورى الأربعاء المقبل على توصية مهمة ضمن تقرير إحدى لجانه المتخصصة بشأن معالجة ارتفاع فواتير المياه وشكوى المواطنين من المبالغ الكبيرة لفواتير منازلهم، وقد طالبت التوصية وزارة البيئة والمياه والزراعة باتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من صحة فواتير المياه الصادرة من شركة المياه الوطنية، والرقابة المحايدة عليها، بما يضمن دقتها ومصداقيتها، وعدم تحميل المواطنين أي أخطاء ناتجة عن الخلل في نظام الفوترة التابع لشركة المياه، ووضع حلول عاجلة للفواتير السابقة المبالغ فيها، كما يصوت المجلس على توصيات تدعو وزارة البيئة بإرفاق تقرير مفصل عن أداء شركة المياه الوطنية وإنجازاتها ضمن تقارير الوزارة القادمة، وحث الوزارة على تضمين تقاريرها المقبلة معلومات تفصيلية عن ما حققته الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني "سالك" من إنجازات وما تواجهه من تحديات في مجال تعزيز الأمن الغذائي، إضافةً إلى إجراء مسح بيئي شامل لجميع بيئات المملكة، وتحديد الأماكن الأكثر تضرراً بيئياً، وإعداد قاعدة بيانات بذلك لمعالجة بؤر التلوث.

ويحسم المجلس الاثنين المقبل تعديل المواد العاشرة و17 و18 من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة، ويصوت على تعديل يحد من تأخر الجهات صاحبة المشروع في دفع التعويضات لمالكي العقارات المنزوعة ملكيتها وما قد يترتب عن ذلك من أضرار خصوصاً إذا كان سبب التأخير لا يعود إلى مالك العقار، وأجرت لجنة خاصة تعديلاً على المادة 18 من النظام بإضافة نص يلزم الجهات المعنية مراعاة ألا تقل قيمة العقار عند إعادة التقدير بأي حال من الأحوال عن التقدير الأول، ويصبح بذلك نص هذه اليد "يجب أن يتم صرف التعويض عن العقار المنزوعة ملكيته للمنفعة العامة خلال سنتين من تاريخ صدور قرار الموافقة بالبدء في إجراءات نزع الملكية، فإذا تعذر ذلك جاز لمن نزعت الملكية منه طلب إعادة التقدير، إلا إذا كان تأخير صرف التعويض بسبب يعود إليه، ويراعى عند إعادة التقدير ألا تقل قيمته بأي حال من الأحوال عن التقدير الأول"، وأشار تقرير المقترح إلى وجود تظلمات حول مسألة صرف التعويضات وتأخيرها، أو التقديرات المتدنية، أو التفاوت في التعويض، فجاء تعديل بعض المواد لدفع الضرر الواقع على مالك العقار نتيجة منعه من الانتفاع من عقاره قبل التعويض سواء أكان بصورة استثنائية أو غيرها

ويناقش الشورى الاثنين أيضاً، تقرير التباين مع مجلس الوزراء في شأن نظام البيع بالتقسيط، كما يصوت على إضافة مادة جديدة لنظام الدفاع المدني تختص بمعاقبة المتهورين في أوقات الظروف المناخية القاسية، المقدم من عضو الشورى السابق حامد الشراري، ويناقش بعد ذلك تقرير اللجنة المالية ورأيها في تعديل المادة الثانية عشرة من نظام التأمينات الاجتماعية، المقدم من عضو المجلس محمد الجرباء.

ويختم المجلس جلسته الخامسة والأربعين ببحث تقرير اللجنة الصحية حول مقترح إضافة مادة للنظام الصحي تتضمن إنشاء مجلس للصحة العامة برئاسة وزير الصحة، المقدم من عضو الشورى عبدلإله ساعاتي، وقد علمت "الرياض" أن اللجنة أوصت بعدم ملاءمة دراسة المقترح، وأكدت أنه متحقق بالكامل من خلال إنشاء المركز الوطني للوقاية من الأمراض ومكافحتها وهو مركز مستقل وهيئة اعتبارية مستقلة بميزانية منفصلة خاصة به، ومجلس إدارة تشترك فيه كل الجهات الحكومية ذات العلاقة بالصحة العامة.

ويستهل الشورى جلسته السادسة والأربعين المقرر عقدها الثلاثاء المقبل بالاستماع لوجهة نظر اللجنة الأمنية بشأن ملحوظات وأراء الأعضاء في مشروع نظام كليات التعليم العالي العسكري، ثم يصوت على مقترح مشروع الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، المقدم من عضو المجلس زينب أبوطالب، ويناقش بعد ذلك تقارير

الأداء لهيئة الإذاعة والتلفزيون للأعوام المالية 1436 وحتى 1439، ويصوت على توصية اللجنة الأمنية بشأن اقتراح تعديل نظام مكافحة الرشوة المقدم من عضوي المجلس عطا السبيتي ولطيفة الشعلان، والعضو السابق هيا المنيع، وتختتم الجلسة بتقرير لجنة المياه في شأن تعديل المادتين الثالثة والرابعة من نظام صندوق التنمية الزراعية، المقدم من عضوي الشورى جواهر العنزي ومحمد العجلان.

وفي جلسة الأربعاء يناقش أعضاء الشورى تقرير لجنة المجلس القضائية حول تعديل المادة 14 من نظام ديوان المظالم، ثم يصوتون على توصيات لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن الهيئة العامة للأوقاف، ويلي ذلك مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد وتوصيتها في شأن مشروع نظام استراتيجيات الأجهزة العامة، المقدم من عبدالعزيز الحرقان، والعضو السابق نايف الفهادي، وفي آخر بنود الجلسة السابعة والأربعين يناقش المجلس تقرير اللجنة الأمنية في شأن اقتراح إضافة مادة لنظام المرور، المقدم من العضو حمد آل فهاد.

الملك يوجه باعتماد مصطلح "الأشخاص ذوي الإعاقة" في المخاطبات الرسميّة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 شوال 1440هـ - 12 يونيو 2019م
https://www.al-madina.com/article/635039

واس - الرياض

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - جميع الجهات الحكومية باعتماد استخدام مصطلح «الأشخاص ذوي الإعاقة «في جميع المخاطبات الرسمية، والتصريحات الإعلامية.

وجاء التوجيه الكريم موافقة لتوصية وزير العمل والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة المهندس أحمد الراجحي، الخاصة بتوحيد استخدام مصطلح « الأشخاص ذوي الإعاقة»، بعدما لوحظ استخدام مصطلحات مختلفة لوصف الأشخاص ذوي الإعاقة في العديد من المكاتبات والتقارير والتصريحات الإعلامية الصادرة من الجهات الحكومية.

وأشار الرئيس التنفيذي لهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، الدكتور هشام بن محمد الحيدري إلى أن التوجيه السامي الكريم بتوحيد استخدام مصطلح «الأشخاص ذوي الإعاقة» في جميع المخاطبات الرسمية بالمملكة، يأتي منسجما مع الأهداف التي تسعى الهيئة لتحقيقها من رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على حقوقهم المتصلة بالإعاقة وتعزيز الخدمات التي تقدمها الأجهزة لهم، بما يساعد على حصولهم على الرعاية والتأهيل اللازمين.

وأوضح الدكتور الحيدري أن كثرة المسميات التي تطلقها الجهات والأفراد على الأشخاص ذوي الإعاقة واستخدام مصطلحات محلية بديلة عن المصطلحات الدولية تربك عملية التواصل اللغوي مع غير الناطقين بالعربية في المحافل والمنتديات العالمية، داعياً جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية بتنفيذ الأمر السامي باعتماد استخدام مصطلح «الأشخاص ذوي الإعاقة» في جميع المخاطبات بدلاً عن المسميات الأخرى.

نزاهة تنظم دورة استرداد أموال الفساد

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 شوال 1440هـ - 12 يونيو 2019م
https://www.al-madina.com/article/635035

واس - الرياض
تعقد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، بالتعاون مع البنك الدولي برنامجاً تدريبياً بعنوان «متابعة واسترداد الأموال الناتجة من جرائم الفساد: الإجراءات، التحديات، وأفضل الممارسات» ، بحضور عدد من المختصين في رئاسة أمن الدولة، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، وديوان المظالم، والنيابة العامة، ومؤسسة النقد العربي السعودي، ووزارة الخارجية، وإمارات المناطق، وذلك في مركز نزاهة للتدريب بمقر الهيئة في مدينة الرياض، خلال الفترة 8 - 10 شوال الجاري.
وتهدف الدورة إلى تحليل الإطار الأساسي لاسترداد الأصول والأموال الناتجة من جرائم الفساد، مع التركيز على الأبعاد الدولية لتحديد الأصول المطلوب استردادها، والتعرف على السبل القانونية لاسترداد الأصول الدولية، ومعرفة أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.
ويأتي تنظيم نزاهة لهذا البرنامج التدريبي، تنفيذاً للأمر الملكي الكريم، لمناقشة الآليات المقترحة التي أعدتها (نزاهة) بشأن متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد، وانطلاقاً من اختصاصها في تنظيم المؤتمرات والندوات الدورات التدريبية حول حماية النزاهة وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

قفزة نوعية للسعوديات في سوق العمل

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 9 شوال 1440هـ - 12 يونيو 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1012342

قالت إحصائية صادرة عن منظمة العمل الدولية إن نسبة النساء السعوديات (فوق 15 عاما) في سوق العمل حققت قفزة نوعية خلال العامين الأخيرين، وذلك تحقيقا لأهداف رؤية 2030 التي تطمح لرفع نسبة العاملات السعوديات في سوق العمل إلى 30 %. وأضافت النشرة أنه رغم الارتفاع البطيء في توظيف النساء خلال الـ 28 عاما الأخيرة وذلك بنسبة تصل إلى 8.87% بعد أن كانت 14.50% في عام 1990، وارتفعت لتصل إلى 23.37% في الربع الأخير من عام 2018، إلا أن الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها المملكة في السنوات الأخيرة دفعت النسبة إلى الأعلى.
تجارة التجزئة
ارتفت نسبة العاملات السعوديات في قطاع تجارة التجزئة في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 25 % كما تشير إحصاءات وزارة العمل وذلك بنحو 166 ألف موظفة أي بزيادة نحو 50 ألف موظفة عن الربع الأخير من العام الماضي، الأمر الذي يعني أن الاتجاه إلى هذا القطاع يزداد بوتيرة كبيرة، في ظل الإجراءات الصارمة التي تتخذها الوزارة لتوطين الوظائف وكذلك تأنيثها بالنسبة للنساء في المحلات التي تحتاج لتوظيف العاملات فقط، وكذلك فتح مجالات التوظيف النسائي بشكل واسع في الكثير من القطاعات والجهات الحكومية والخاصة.
برامج داعمة
أتاحت البوابة الوطنية للعمل (طاقات)، التابعة لصندوق «هدف»، خدمات التوظيف والتدريب بكفاءة وفعالية لزيادة استقرار وتطوير السعوديات العاملات، حيث تعرض البوابة الفرص الوظيفية المتنوعة، من خلال منصة إلكترونية شاملة

لسوق العمل.
كما أصدرت الوزارة قرارات بقصر العمل في عدد من الأنشطة في سوق العمل على السعوديين والسعوديات، وذلك سعيا لرفع مساهمتهم في السوق، كما تعكف الوزارة على تأهيل 1000 امرأة سعودية لتولي مناصب قيادية في منشآت القطاع الخاص.
من جهة أخرى، توفر بوابة «طاقات» عديدًا من الخيارات أمام طالبات العمل من جهة وأصحاب العمل من جهة أخرى، وخدمة أصحاب العمل ومنشآت القطاع الخاص في توفير موارد بشرية وطنية منتجة.
فيما يهدف برنامج دعم نقل المرأة العاملة (وصول)، إلى إيجاد حلول تخفف من عبء تكاليف النقل عن السعوديات العاملات في القطاع الخاص، وتحسين وتطوير بيئة نقل المرأة من وإلى مقر العمل، وذلك من خلال تأمين خدمة المواصلات بشكل آمن وذي جودة وسلامة عاليتين للمرأة العاملة، من وإلى مقر العمل، بالشراكة مع شركات توجيه مركبات الأجرة الخاصة من خلال التطبيقات الذكية المرخصة.
عوامل أسهمت في رفع نسبة عمل المرأة
-مبادرات وبرامج وممكنات حكومية منها قرار تأنيث المحلات النسائية
-اتفاقيات وشراكات استراتيجية وتعاون مع 18 جهة حكومية وخاصة
تطوير مراكز للعمل عن بعد لاستيعاب 50 ألف موظفة
-تأهيل ألف امرأة لتولي مناصب قيادية في القطاع الخاص

قرار لمجلس الوزراء: سريان تنظيم الدعم السكني على كافة الطلبات المقدمة لصندوق التنمية العقارية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 9 شوال 1440هـ - 12 يونيو 2019م
https://sabq.org/Gdy8cg

عبدالله البرقاوي - الرياض
أزال قرار مجلس الوزراء الصادر برقم 554 وتاريخ 23 رمضان لهذا العام، اللبس الحاصل في فهم قرار المجلس رقم 82 الصادر عام 1435هـ فيما يخص عدم الإخلال بمشاركة البنوك والقطاع الخاص في برنامج التمويل السكني، حيث قرر المجلس تعديل البند الثالث من هذا القرار ونص التعديل على (سريان تنظيم الدعم السكني على جميع طلبات القروض السكنية المقدمة إلى صندوق التنمية العقارية.)
ووجّه القرار الصندوق بمعالجة جميع الطلبات المقدمة إليه التي لدي أصحابها أرقام قبل تاريخ 1432/7/23هـ وفقًا للقواعد والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الصندوق بالتنسيق مع وزارة الإسكان والاسترشاد في ذلك بأحكام هذا التنظيم، آخذاً في الاعتبار مدة انتظار المتقدمين.
ومنح القرار لأصحاب الطلبات قبل تاريخ 23/7/1432هـ الذين تنطبق عليهم الشروط الواردة في تنظيم الدعم السكني تعديل طلباتهم للاستفادة من الدعم السكني.
ووجه المقام السامي، صندوق التنمية العقارية برفع تقرير إلى مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني بعد نهاية السنة المالية الحالية يوضح فيه ما تم اتخاذه من إجراءات حيال طلبات القروض السكنية المقدمة إليه التي لدى أصحابها أرقام قبل التاريخ ٢٣/٧/١٤٣٢هـ.

ويأتي هذا القرار من مجلس الوزراء وتوجيه لمجلس إدارة صندوق التنمية العقارية بهدف إيضاح اللبس الذي حدث خلال الفترة السابقة ما نتج عنه صدور عدد من الأحكام القضائية مستندة على اللبس في تفسير المادة الثالثة من القرار 82، ليكون هذا القرار توضيحًا للقرار السابق في المادة المشار إليها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الاقتصاد الاجتماعي والقضاء على الفقر ° 1من 2»

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 9 شوال 1440هـ - 12 يونيو 2019م
http://www.aleqt.com/2019/06/12/article_1615336.html

محمد علي عمري

تقدم منظمة العمل الدولية ILO الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مفهوما للشركات والمنظمات "التعاونيات، الجمعيات، المؤسسات، المؤسسات الاجتماعية" التي تتمثل خصوصيتها في إنتاج السلع والخدمات والمعرفة. وفي الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن، فإن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشبه التوفيق بين النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال الابتكارات الاجتماعية، من أجل مكافحة الاستبعاد وضمان تكافؤ الفرص.

في السنوات الأخيرة، أصبح الاقتصاد الاجتماعي والتضامن واحدة من أهم الأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي في عديد من الاقتصادات النامية والمتقدمة في العالم بسبب مساهماتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الثروة وتوفير فرص العمل.

للإجابة عن السؤال: كيف نبعث اقتصادا اجتماعيا وتضامنيا؟ فإن واحدة من الإجابات المحتملة حسب رأيي: سن قانون يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، قانون من دون ثغرات، يأخذ بعين الاعتبار مفهوم اللامركزية الاقتصادية الذي يضمن مشاركة اجتماعية واقتصادية أفضل للجماعات والأفراد الذين يواجهون عقبات مختلفة للوصول إلى سوق العمل والسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد التقليدي. قانون خاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من شأنه أن يعمل على إيجاد طرق لتمكين الفئات المهمشة في تونس، مثل النساء في المناطق الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة.

وبالتالي، يلعب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دورا في تعزيز الإدماج الاجتماعي للناس، ولا سيما الأكثر تهميشا، من خلال توفير النفاذ المستدام إلى سوق العمل إضافة إلى التعليم والصحة والسكن. فإن الاستبعاد من سوق العمل يعرض الأفراد للفقر المدقع وتدني جودة الحياة وضعف الثقة بالنفس وتهديد الكرامة الإنسانية. تمثل المشاركة النشطة للأشخاص المهمشين في تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي "كموظفين، ولكن بشكل مثالي كأصحاب الأعمال "خطوة رئيسة في مكافحة الاستبعاد الاجتماعي وتحقيق مستوى معيشي لائق.

لكن صدور هذا القانون لن يكفي. سيتعين على الحكومة أيضا اتخاذ جميع التدابير اللازمة بسرعة واعتماد نهج وطني قائم على البرامج المستهدفة لدعم التكامل الاجتماعي والاقتصادي للفئات المهمشة من ناحية، ومن ناحية أخرى، سيتعين عليها رفض هذا النهج واعتماد سياسات عامة محددة للتنمية الجهوية .وقد وجب إنشاء حوافز ضريبية لتشجيع الجهات الفاعلة الخاصة على الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامن. علاوة على ذلك، يجب على الحكومة إنشاء الإطار المؤسساتي اللازم وإنشاء التسهيلات الإدارية للحصول على التراخيص وفتح الحسابات المصرفية وتقديم مزيد من الدعم لنظام تمويل المشاريع الصغرى .ستجذب هذه التدابير الأشخاص المنخرطين في الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وتمكنهم من تنفيذ مشاريع صغيرة أو متوسطة بطريقة منظمة .ومن أجل جذب أكبر عدد ممكن من المواطنين، يجب أيضا ضمان آليات التدريب والتعلم المناسبة.

أخيرا، لتعزيز التنمية الجهوية، يجب على السلطات إطلاق مبادرات لتسهيل إنشاء ونمو مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. غالبا ما تكون هذه المؤسسات هي الخيار الوحيد للمجتمعات المهمشة، حيث يميل المستثمرون من القطاع الخاص إلى التخلي عنها لأسواق أكثر ربحية أو مناطق أقل نائية. علاوة على ذلك، يمكن للمؤسسات الاجتماعية دعم واستكمال التدابير.

الحياة
AL HAYAT

استحقاقات المواطن لـ «عصر جديد»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 شوال 1440هـ - 12 يونيو 2019م
http://www.alhayat.com/article/4633021

محمد المزيني

ونحن اليوم نقف على اعتاب وطن جديد بقيم تأسيسية مختلفة وتطلعات مغايرة لما كنا مستقرين عليه بالأمس القريب، ومع قيم التحول لـ «رؤية 2030» لم نعد ننظر إلى المستقبل بعين الاستقرار والطمأنينة كما كنا، لاعتبارات كثيرة، يتقدمها الانتقال من حالة الطمأنينة المبنية على الجود من الموجود إلى حالة تقترب من صفة «القلق الحميد»، القلق الذي من صفاته زعزعة قواعد هذا الموجود الذي يكرر الحياة بشكل رتيب يقطع وتيرة الحياة البناءة، من أجل استحداث موجود آخر مختلف تماما بغية الوصول إلى جودة مختلفة للحياة بشكل عام وحياة الفرد بشكل خاص. الحياة ذات المعايير المختلفة الخاضعة لقيم «الواقع» لا قيم «الاستسلام» للعادات والتقاليد المعيشة التي درجنا عليها سابقا، وهذا بحد ذاته يخلق تداعياته النفسية التي تتشكل معها كثير من المشاعر التي تتراءى لنا مثل الخدعة البصرية أنها سلبية، بينما هي في حقيقتها إيجابية جدا، وهذا لعمري مرتهن دائما لطبيعة أي تغيير يقتلع الجذور اليابسة من أعماقها وينبت عوضا عنها نبتات حية ملونة، ومن هذا الوعي ذاته كان صراع المؤسس الملك عبدالعزيز ومن جاء بعده من ملوك هذه الأرض الطيبة؛ صراعا متأزما مع العقول الراسخة على ما ألفته واطمأنت إليه من دون أن تتحقق من طبيعة الصيرورة التاريخية التي تعبرها، فلا مجال معها للوقوف في مواجهة التغيرات التي كان يشهدها العالم آنذاك بعدما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وبات أمام الدول المكتوية بمخلفات الحروب أن تضع أقدامها على أعتاب المستقبل، وكان ذاك المستقبل ينفتح على فوهات النفط المتفجرة في مناطق محددة من العالم، من بينها المملكة العربية السعودية. لذلك، باتت على مرمى قريب من طموحات هذه الدولة التي تسابقت من أجل الاقتراب منها كل دول العالم، وكانت القيادة التاريخية الحكيمة لهذا البلد قد أسست علاقات متوازنة معها، ثم انطلقت في وضع صورة جديدة لمستقبلها.

ذات الصورة تتكرر اليوم بشكل مختلف مع صيغة التحديث ذات الصبغة التأسيسية الجديدة، إلا أن العقول اليوم مع ما لحق بها من مشاعر متخوفة من المستقبل، فقد أحبت التجربة الجديدة مع كل الجرأة الاستثنائية التي حظيت بها هذه التجربة «التحولية» بقيادة ولي العهد الأمير الشاب المتطلع محمد بن سلمان، ومن هذا الوعي فسأخرج عن نطاق المشاعر القلقة والتحفظات المتوقفة وأدلي بما يجود به قلمي بكل شفافية، متخذا من التأسيس الأول على يد المغفور له الملك عبدالعزيز دليلا وشاهدا من أجل الوصول إلى مقاربة أو مماثلة لما يحدث اليوم، وأضرب مثالا بسيطا على قدرة الملك عبدالعزيز على تجاوز حاجة مواطنية للصحة والتعليم مثلا، هاتان الحاجتان اللتان استطاع برؤية واضحة وعقلية فذة تجاوزهما في وقت زمني قياسي جدا، حتى استطاع بناء دولة مترامية الأطراف قوية ومتينة، تنهض بمسؤولية كاملة على عاتق أبناء شعبه، فما شُهد عليه وعرفناه وقرأناه أنه كي يحقق الاكتفاء الذاتي من المتعلمين الذين تحتاجهم الدولة لبناء الوطن، استنفر همّة كل المتعلمين منهم والقادرين على القراءة والكتابة لتعليم الناس في المدن والقرى والهجر، حتى اكتملت البنية التعليمية القادرة على تولّي المهام الإدارية، وسد النقص الذي كانت تعاني منه حتى تحقق الاكتفاء الذاتي من دون حاجة الآخرين.

ألا ترون اليوم أننا في حاجة ماسة لتكرار هذه التجربة في مجالات أخرى؟! أقول هذا وأنا أرى تكدّس العمالة الأجنبية الوافدة، فكم يحزّ في أنفسنا ونحن نرى الأجنبي يستحوذ على كثير من مرافقنا، ثم لا نجد عذرا واهيا لا يشبهه سوى الأكذوبة الفجة، أنه لا توجد كفاءات سعودية تسد هذا العوز، لنذهب إلى المستشفيات والصيدليات التي تغص بهم، لماذا؟ ببساطة لأن شبابنا مع معدلاتهم العالية لا يقبلون في هذه التخصصات الطبية، لتترك الفرص الوظيفية متاحة لأطباء أجانب لو تفحصت في معدلاتهم لوجدتها منخفضة جدا أو أنهم درسوا التخصص في جامعات ذات مستويات أيضا متدنية، أو أنهم أصلا لم يحصلوا على شهادات حقيقية، وكم اكتشفنا مزورين لشهادات تخصصية لا تحمل ثقل الورق الذي كتبت عليها. قبل أسبوعين أصيب ابني بعدوى «العنقز» فعرضته على طبيب في مستوصف خاص وقبل أن ينظر في حالته

أحاله مباشرة إلى المختبر ليجري له تحاليلا شاملا بمبلغ مجز للمستوصف ليكتشف أنه «العنقز» وبناء عليه صرف له أدوية بمبلغ وقدره لا علاقة لها بالمرض من بينها مضاد حيوي، وعندما ساءت حالته عرضته على طبيب سعودي يعمل بالوحدة الصحية القريبة من البيت، وحالما رآه تعرف على المرض وصرف له الدواء اللازم بالمجان، قصدي من هذه الحكاية أن مجتمعنا يتعرض لعمليات نصب واحتيال يوميا، قد يجبر عليها الطبيب الأجنبي المطالب بضخ المال لخزينة المستشفى الخاص أو المستوصف الأهلي، ولوقف مثل هذا الاستنزاف للمواطن، ولإيجاد حلول ناجعة لمشاكل شبابنا وعلى رأسها البطالة فعلى الإدارة التعليمية العليا إعادة النظر في سياسة التعليم الجامعي، بما يصلنا بالاكتفاء الذاتي في كل التخصصات التي نعاني من نقص حاد فيها.

أسألكم بالله هل تجدون في أي دولة عربية هذا الكم من الأجانب كما هو موجود عندنا؟ فما الضير في قبول شبابنا حتى بمعدلات متوسطة في هذه التخصصات، فهم مع التدريب والمراس سيصبحون أفضل، على الأقل سيكونون أفضل من الأجنبي الذي لا تعلم أين درس ولا كيف تعلّم وحصل على شهادته، وبهم ستحل كل أزمتنا. ومثل الطب مهنة التمريض التي تغص بالأجانب، ومثله الهندسة التي أصبحت همّا مقيما لكثير من خريجيها من الشباب الذين يشْكون قلة فرصهم الوظيفية، في حين أن المكاتب الهندسية تعج بالأجانب، قد يكون لعاملي الخبرة والراتب الأقل الذي يدفع للأجنبي دور في ذلك، إلا أن استشعارنا بوطن يجب أن يبني نفسه بنفسه هو الدافع الأول والمحرض لنا لتجاوز هذه المشكلة، وهذا من قيم التحول الجديدة.

علينا أن نضحي قليلا وأن يخفف القطاع الخاص من جشعه، ويقدّم هذا مقابلا لكل الفرص والتسهيلات التي منحها له الوطن مجانا، أنا لا أتحدث عن برنامج السعودة الذي تحايل البعض عليه بأساليب مكشوفة، نريد قوانين وأنظمة صارمة تعيد تشكيل وعينا تجاه هذا الواقع، لتفتح الجامعات أبوابها لكل الشباب الذين يصرفون جزءا من أعمارهم بما لا يفيد انتظارا لتخصصات تقبلهم أو وظائف تتنشلهم، ولا مانع من الأجنبي كرافد يسد نقص ما، وهنا اسأل: في حال عدم وجود من يسدها من شباب الوطن، إن كنا نريد مواطنا صالحا هل ستظل هذه الشعيرة، أقصد شعيرة المواطنة، قابلة للتداول في ظل تهميش لحاجات الشباب؟ هل سنضمن متى ظل الحال على ما هو عليه من دون علاج سريع ألا يتجه شبابنا تحت ضغط الحاجات المادية والنفسية إلى ما لا تحمد عقباه؟

أرجو أن نفكر بالمكسب قبل أن نخسر كل شيء، فلن نبني وطنا من دون أن نبني مواطنا، ولن يكون هناك وطن كفء ما لم يكن هناك مواطن يشبهه.

كاريكاتير

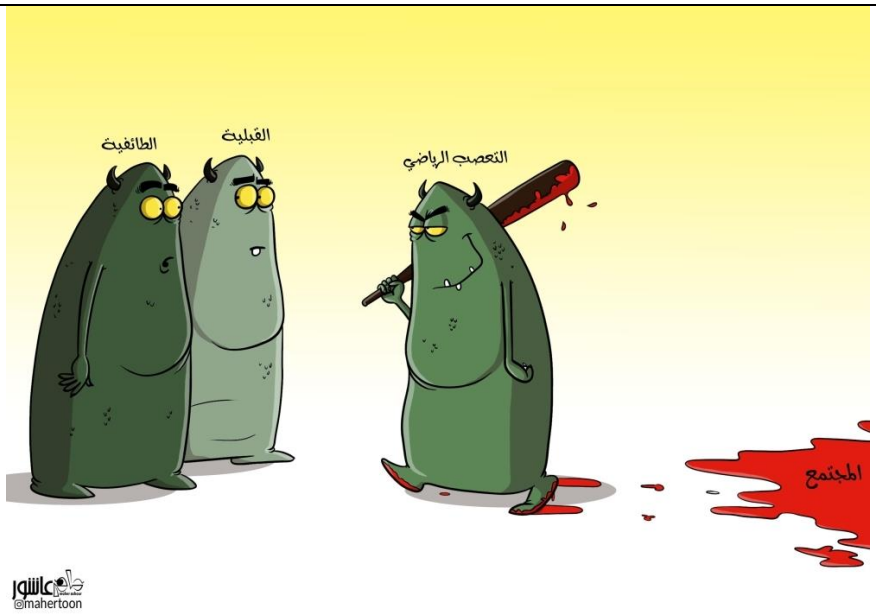

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 شوال 1440هـ - 12 يونيو 2019م

http://www.alhayat.com/article/4633020

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 9 شوال 1440هـ - 12 يونيو 2019م

http://www.aleqt.com/2019/06/11/article_1614681.html